



تقييم حالة

إيران: انتخابات لترتيب خلافة المرشد

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | فبراير 2016

إيران: انتخابات لترتيب خلافة المرشد

سلسلة: تقييم حالة

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | فبراير 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
1	أولاً: نظام "الجمهورية الإسلامية"
1	1. "الولي الفقيه" قائد مطلق الصلاحيات وليس مرشداً
4	2. مجلس شورى وليس برلماناً
5	3. مجلس صيانة الدستور
5	4. مجمع تشخيص مصلحة النظام
5	5. مجلس خبراء القيادة
6	ثانياً: المشهد الإيراني عشية الانتخابات
8	ثالثاً: انتخابات مجلس الشورى العاشر
9	1. المشاركة في الانتخابات المقبلة ترشيحاً وتصويتاً
10	2. القوى المتنافسة في هذه الانتخابات
14	3. تشكيلة القوائم الانتخابية
15	4. قضايا الانتخابات
17	رابعاً: انتخابات مجلس خبراء القيادة الخامس
18	1. مواصفات أعضاء مجلس خبراء القيادة
20	2. المشاركة في انتخابات مجلس خبراء القيادة ترشيحاً وتصويتاً
22	3. إقصاء بامتحان وبلا امتحان
22	4. إشكالية الامتحان
23	5. القوى المتنافسة
24	6. التوجه السياسي للمرشحين
24	7. النتائج المتوقعة
25	خلاصة

مقدمة

تشهد إيران يوم غد الجمعة، السادس والعشرين من شباط/ فبراير 2016، عمليّتيّ انتخاب؛ هما انتخابات مجلس الشورى العاشر، وانتخابات مجلس خبراء القيادة الخامس. أمّا سبب الجمع بينهما في يومٍ واحد، فهو قانون جمع الانتخابات الذي شرّع لغرض تقليص نفقات إجراءات الانتخابات؛ فجعلت انتخابات مجالس البلدية مع انتخابات رئاسة الجمهورية في يوم واحد، والتي تقام مرّة كلّ أربع سنوات. وجعلت انتخابات مجلس خبراء القيادة التي تقام كلّ ثماني سنوات، مع انتخابات مجلس الشورى التي تقام كلّ أربع سنوات. وتعدّ الانتخابات المقبلة لمجلس الشورى ومجلس الخبراء في غاية الأهمية لأنّها تجري في أوضاع إقليمية ودولية بالغة الأهمية، وبسبب تقدّم سنّ قائد الثورة واحتمال اختيار خلفٍ له في ظل ولاية مجلس الخبراء المقبل.

أولاً: نظام "الجمهورية الإسلامية"

وفقاً للدستور الإيراني، يتربّع "الوليّ الفقيه" على هرم السلطة، ويقوم بدورٍ مهمّ في الانتخابات المقبلة، إلى جانب كلّ من مجلس صيانة الدستور، ومجلس الشورى، ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة.

1. "الوليّ الفقيه" قائد مطلق الصلاحيات وليس مرشداً

الوليّ الفقيه هو قائد فعليّ وليس مرشداً كما يدرج الإعلام على تسميته، وفي الدستور الإيراني¹ الذي يشتمل مع مقدمته على 12622 كلمة، يتكرر لفظ "القائد" سنّين مرة. وإذا أضفنا إليها سائر الألفاظ التي تدلّ على "القائد" من قبيل ولاية الفقيه، والفقيه، والولاية، والإمام، يتجاوز العدد الثمانين. في المقابل، نجد أنّ مجلس الشورى الذي يمثّل الشعب، ورد ذكره 47 مرة. أمّا مجلس الخبراء الذي ينصّب "القائد" ويشرف على عمله، فلم يردّ ذكره سوى إحدى عشرة مرة.

¹ قانون أساسى جمهورى اسلامى ايران، إصلاحى 1368.

تنصّ المادة الخامسة من الدستور على: "في زمن غيبة الإمام المهدي... تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل،...". وتذكر المادة (110) من الدستور: وظائف "القائد" وصلاحياته:

1. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2. الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

3. إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

4. القيادة العامة للقوات المسلحة.

5. إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

6. النصب والعزل وقبول الاستقالة بالنسبة إلى كل من:

أ. فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب. رئيس السلطة القضائية.

ج. رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

د. رئيس أركان القيادة المشتركة.

هـ. القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

و. القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

7. حل الاختلافات وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث.

8. حلّ القضايا التي يواجهها النظام، والتي لا يمكن حلّها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص

مصلحة النظام.

9. تنفيذ حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

10. عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلّفه عن

وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى بعدم كفاءته السياسية، على أساس المادة التاسعة والثمانين.

11. العفو عن المحكومين أو تخفيف عقوبتهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة

القضائية.

وفي مجال تقسيم المهام بين القائد ورئيس الجمهورية تقول المادة الستون: "يتولى رئيس الجمهورية والوزراء ممارسة السلطة التنفيذية باستثناء الصلاحيات المخصصة للقائد مباشرة، بموجب هذا الدستور". وبموجب المادة (113) يرأس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة.

وإذا أراد رئيس الجمهورية أن يستقيل، يجب أن يقدم استقالته للقائد (المادة 130).

وبموجب المادة (176)، قرارات مجلس الأمن الوطني الأعلى يجب أن تحصل على تأييد "القائد" وتصديقه عليها قبل طرحها للاستفتاء العام.

كما أنّ "القائد" وحده يمتلك صلاحية الدعوة إلى تغيير الدستور وفقاً لتفاصيل تحددها المادة (177).

صحيح أنّ المادة (107) تنصّ على تساوي القائد مع سائر الأفراد أمام القانون، لكن هذا لا يعني أنّه لا يتمتع بصلاحيات أعلى من القانون؛ وهي ما يسمّى بـ"الأحكام الحكومية". وخلال فترة ربع القرن الأخير التي ترعّ فيها الخامنئي على قمة هرم السلطة في إيران، أصدر عشرات الأحكام خارج السياق القانوني لحلّ معضلة أو خلاف بين المسؤولين. وتعدّ هذه القرارات، "أحكاماً حكومية" نافذة، ولو كانت مخالفة للدستور أو الشرع. نذكر منها:

- التصديق على نتائج انتخابات مجلس الشورى السادس لمدينة طهران عام 2000، حيث أعلن مجلس صيانة الدستور أنّه لا يستطيع التصديق عليها نتيجة حصول التباساتٍ كثيرة.
- التصديق على ترشيح الدكتور معين... والمهندس مهر علي زاده في انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة عام 2005، بعدما رفض مجلس صيانة الدستور صلاحيتها للترشيح.
- إعادة وزير الأمن مصلحي الذي عزله رئيس الجمهورية أحمدني نجاد من منصبه عام 2011.²

² "أحكام گرمگشا، مروزي بر احكام حكومتي رهبر معظم انقلاب"، موقع رمز عبور، شوهد في 2016/2/9، في: <http://goo.gl/LHikCC>

2. مجلس شورى وليس برلماناً

يضطلع مجلس الشورى تحت إشراف "القائد" بمهمة تشريع القوانين ومراقبة عمل السلطة التنفيذية بموجب الدستور، وينظّم "القائد" العلاقة بينه وبين سائر السلطات. ويقوم بمهمة تشريع القوانين بشراكة مع مجلس صيانة الدستور مع امتلاك الثاني حقّ الفيتو على تشريعاته. وإذا أُصرّاً على موقفهما المتباين، يصبح مجمع تشخيص مصلحة النظام هو الحكم بينهما، ويعود له البتّ في موضوع الخلاف؛ فمجلس الشورى ليس مستقلاً في التشريع بل يشاركه في التشريع مجلس صيانة الدستور، وفي بعض الأحيان مجمع تشخيص مصلحة النظام أيضاً.

يتألف مجلس الشورى من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة (المادة 62) لفترة أربع سنوات (المادة 63). وتتصّ المادة (72) على أنّه: لا يحقّ لمجلس الشورى الإسلامي أن يسنّ القوانين المغايرة لأصول المذهب الرسمي للبلاد وأحكامه (وهو المذهب الجعفري وفقاً للمادة 12) أو المغايرة للدستور. ويتولّى مجلس صيانة الدستور مهمة البتّ في هذا الأمر طبقاً للمادة (96) من الدستور.

وفي ما يتصل بمشروعية مجلس الشورى، تنصّ المادة (93) على أن: لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور، عدا ما يتعلق بإصدار وثائق عضوية النواب، وانتخاب ستة أعضاء حقوقيين لمجلس صيانة الدستور. وبموجب المادة (94)، على مجلس الشورى الإسلامي إرسال جميع ما يصدّق عليه إلى مجلس صيانة الدستور.

ووفقاً للمادة (96)، يجري تحديد عدم تعارض ما يصدّق عليه مجلس الشورى مع أحكام الإسلام، بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور. أمّا تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتمّ بأكثرية جميع أعضائه.

كما يتولى مجلس الشورى التصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية (المادة 77) ويمنح الدستور مجلس الشورى صلاحياتٍ أخرى في مجال الإشراف على السلطة التنفيذية ومراقبة عملها من خلال المواد (54 و 55 و 78 و 79 و 80 و 82 و 83 و 90). ويستطيع أن يعزل الوزراء لكنّه لا يستطيع عزل رئيس الجمهورية، بل بعد تصويت ثلثي أعضائه على عدم كفاءة رئيس الجمهورية، يرفعون الأمر "للقائد" للنظر في عزله (المادة 89).

3. مجلس صيانة الدستور

بموجب المادة (91) من الدستور، يجري تشكيل مجلس صيانة الدستور بهدف ضمان مطابقتها ما يصدّق عليه مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية والدستور، على النحو التالي:

1. ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر والقضايا الراهنة، ويختارهم "القائد".

2. ستة أعضاء من الحقوقيين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشّحهم رئيس السلطة القضائية ويصدّق عليهم مجلس الشورى.

وتكون مدة ولايتهم ست سنوات (المادة 92).

ويكون تفسير الدستور من اختصاص هذا المجلس، ويتمّ بتصديق ثلاثة أرباع الأعضاء عليه (المادة 98). ويتولى هذا المجلس الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئاسة الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى، وعلى الاستفتاءات العامة (المادة 99). ويتولّون تشريع قانونهم الخاص بهم، ويصدّق عليه "القائد" (المادة 108).

4. مجمع تشخيص مصلحة النظام

وفقاً للمادة (112)، يجري تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام، بأمرٍ من "القائد". وتكون مهمّته تشخيص مصلحة النظام في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أنّ تشريع مجلس الشورى مخالف للموازن الشرعية أو الدستور، ويصرّ مجلس الشورى على رأيه، وتقديم المشورة "للقائد" في ما يحيله إليه من مسائل. ويقوم "القائد" بتعيين الأعضاء الدائمين والموقّتين لهذا المجمع. أمّا المقررات التي تتعلق بهذا المجمع فيكتبها أعضاء المجمع أنفسهم ويصدّقون عليها وترفع إلى "القائد" لتجري الموافقة عليها.

5. مجلس خبراء القيادة

بموجب المادة (107)، يتولى هذا المجلس انتخاب "القائد"، (ويتمتع "القائد" المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كلّ المسؤوليات الناشئة عن ذلك). أمّا القانون المتعلق بعدد الخبراء والشروط اللازم توافرها فيهم وكيفية انتخابهم

والنظام الداخلي لجلساتهم، فعلى الفقهاء الأعضاء إعداده في مجلس صيانة الدستور ويصدق عليه بأكثرية أصواتهم، وفي النهاية يصدق "قائد الثورة" عليه. وبعد ذلك، يكون أيّ تغيير أو إعادة نظر في هذا القانون والموافقة على سائر المقررات المتعلقة بواجبات الخبراء، ضمن صلاحيات مجلس الخبراء (المادة 108).

ويبقى "القائد" المنتخب قائداً مدى الحياة إلا إذا فقد الشروط أو ثبت أنه كان فاقداً الشروط منذ البداية، فينتخب هذا المجلس قائداً جديداً. وفي حال عجز "القائد" عن القيام بواجباته مؤقتاً، إثر مرض أو حادثة أخرى، يقوم هذا المجلس بأداء مسؤوليات "القائد" خلال فترة عجزه (المادة 111).

ثانياً: المشهد الإيراني عشية الانتخابات

بعد انتصار الثورة، جرت عمليات تصفية واسعة لقوى عديدة شاركت فيها، بحيث لم يبق في العملية السياسية سوى أنصار الخميني. وبعد تولي الخامنئي القيادة في 4 حزيران/ يونيو 1989، جرت عمليات غريبة جديدة بحيث لم يبق في العملية السياسية إلا من دخل تحت عباءته. ويقع كلّ الخلافات والصراعات المشهودة تحت سقف القيادة؛ فمداخل مجالس الشورى والخبراء تحت سيطرته، من خلال نظام الرقابة المعمول به من جانب مجلس صيانة الدستور المنصب من قبله.

وإذ ينصبّ اهتمام المرشد في هذه المرحلة على تحقيق أعلى نسبة مشاركة من الشعب، وفسح مجال للتنافس تحت سقف النظام وقيادته هو، لأنه يرى أنّ نسبة المشاركة تعكس مشروعية النظام وقيادته. لكن، نظراً لتخوّف النظام من حالة عدم الاكتراث بسبب استبعاد آلاف المرشحين الإصلاحيين، ونتيجة عدم وجود منافسة فعلية، فقد دعا الخامنئي مؤخراً حتى من لا يعترف بالنظام ولا بقيادته، إلى أن يشارك في التصويت³. وأصدر فتاوى، نُشرت على موقعه الشخصي أيضاً، بعضها غير مسبوق؛ من قبيل أنّ المشاركة في الانتخابات واجبٌ إلهي، إسلامي، شرعي، عيني، وليس كفائياً (أي كلّ من يحق له المشاركة قانوناً، عليه التصويت شرعاً). ولا تحتاج

³ "همه، حتى کسانی که نظام و رهبری را قبول ندارند در انتخابات شرکت کنند"، راه مجلس، شوهد في 2016/2/15، في:

<http://rahemajles.com/content/1227/%D9%87%D9%85%D9%87>

المرأة فيه إلى إذن زوجها، فعليها المشاركة حتى إذا خالف. وإلقاء الورقة بيضاء في صناديق الاقتراع لأي سبب كان، حتى لو كان المقترح لا يستطيع تحديد الأفضل، حرام، لأنّ في ذلك إضعافاً للنظام الإسلامي⁴.

وقد نقلت وكالة أنباء تسنيم، أنّ خامنئي في لقائه بأئمة الجمعة، أكد ضرورة الانتخابات وأهميتها في هذه المرحلة، وعدّ من يشكك فيها مريضاً، ونبّه إلى لزوم رعاية حق الناس في قبول المرشحين الصالحين ورفض غير الصالحين؛ فقبول ترشيح غير الصالح انتهاكٌ لحقوق الناس. وأكد وجوب رضوخ الجميع لنتيجة الانتخابات، والتحذير من تكرار "فتنة" عام 2000 ووقوف البعض بوجه الحق والإضرار بالبلد، كما أوصى الشعب بالاعتماد على القوائم الموثوقة وضرورة حضوره بأكبر عدد ممكن⁵.

وباختياره مفرداتٍ معيّنة لوصف ظاهرة أو موقفٍ سياسي معين، يحدد الخامنئي أفق المناقشات في المشهد السياسي الإيراني؛ فقد طرح على سبيل المثال مصطلح "الفتنة" لوصف الأحداث التي أعقبت فوز أحمددي نجاد لدورة رئاسية ثانية عام 2010، فتحول هذا المصطلح إلى سلاح في المنافسات السياسية، وأصبح المتنافسون يتهم بعضهم بعضاً بأنّه من أهل "الفتنة" أو أنّ موقفه لم يكن ضد "الفتنة" صريحاً، في مسعى لقمعه. وحتى مجلس صيانة الدستور، أعلن أنّ مواقف الأفراد من "الفتنة" ستكون معيار تأكيد صلاحية المرشحين أو رفضهم في الاقتراعين لمجلس الشورى ومجلس الخبراء⁶.

وفي هذه الانتخابات، طرح الخامنئي مصطلح "النفوذ"، وحدّر من أنّ الأعداء يريدون أن ينفذوا في هذه الانتخابات⁷. وقد تلقّف التلفزيون الرسمي هذا المصطلح، ليرمي الجماعات الإصلاحية أو المعتدلة به، بمن فيهم روحاني وخطّه. لهذا سارع رئيس الجمهورية للتحذير من "تحريف كلام" لقائد واستغلاله لمصالح حزبية

⁴ "احكام ویژه ایام انتخابات"، دفتر مقام معظم رهبری، شوهده في 2016/2/17، في: <http://www.leader.ir/fa/content/14214/>

⁵ "١٤ نكته انتخاباتی رهبر معظم انقلاب"، تسنيم نيوز، شوهده في 2016/2/8، في:

<http://www.tasnimnews.com/fa/news/1394/10/18/965203/14>

⁶ "ابراهیمیان در گفتگو با تسنیم: اظهارنظرها درباره فتنه ملاک عمل شورای نگهبان در بررسی صلاحیتها است"، تسنيم نيوز، شوهده

في 2016/2/16، في: <http://www.tasnimnews.com/fa/news/1394/10/06/954398>

⁷ "رهبر معظم انقلاب: دشمن می‌خواهد در انتخابات اعمال نفوذ کند"، انتخاب، شوهده في 2016/20/18، في:

<http://www.entekhab.ir/fa/news/252983>

وفئوية⁸. ودعا علي مطهري، نائب طهران البارز في البرلمان، ابن الشيخ مرتضى مطهري، أن لا يتحوّل مصطلح "نفوذ" إلى وسيلة لقمع الآخرين كمصطلح "الفتنة"⁹.

ثالثاً: انتخابات مجلس الشورى العاشر

تتميز انتخابات الدورة الحالية لمجلس الشورى بأنها تأتي في سياق الصراع الإقليمي في المنطقة، وصعود روحاني وتياره داخل إيران، والاتفاق النووي والتقارب مع الغرب. وقد استطاع روحاني خلال الفترة التي مضت من رئاسته تحقيق وعده الانتخابي الخارجي، وهو الاتفاق النووي، وإبعاد شبح الضربة العسكرية عن بلاده. في المرحلة التالية، يريد الشعب رؤية ثمار هذه الإنجازات في واقع حياته، ولم يبق أمام روحاني إلى السباق الرئاسي المقبل سوى خمسة عشر شهراً. ولكي يتمكن روحاني من استثمار انتصاره الخارجي في الداخل وتطبيقه على شكل إنجازات اقتصادية، يحتاج إلى مجلس شورى متعاون، كي لا يرجع إلى المربع الأول في علاقته مع العالم والغرب.

وكان المحافظون خسروا الرئاسة في انتخابات عام 2013، لكن ما زال المجلس بأيديهم وتحت سيطرتهم، ولا يريدون خسارة معقلهم المهمّ الثاني. وقد نجح الإصلاحيون نجاحاً نسبياً من خلال صعود روحاني المعتدل، ويريدون أن يتوجّوا نجاحهم بنجاح آخر في مجلس الشورى. وقد بدأ الواقعيون (خط روحاني) في الظهور بوصفهم قوة ثالثة في اللعبة السياسية الإيرانية الداخلية، لهذا يريدون تثبيت وجودهم من خلال الفوز بالمجلس. ويتشكّل المجلس المقبل من 290 مقعداً. وأيّ طرف يريد امتلاك الأكثرية فيه، عليه أن يحصل على 146 مقعداً على الأقل، وقد استنفّر كلّ القوى طاقاته لتحقيق هذا الهدف.

⁸ "چه كسانی 'نفوذ' را مصادره به مطلوب می کنند؟/انتقاد روزنامه ایران به تلویزیون"، انتخاب، شوهده في 2016/2/8، في:

<http://www.entekhab.ir/fa/news/234917>

⁹ "على مطهري: مبادا كلمه 'نفوذ' هم مثل كلمه 'فتنه' ابزاري برای سرکوب منتقدان شود"، انتخاب، شوهده في 2016/2/9، في:

<http://www.entekhab.ir/fa/news/234576>

1. المشاركة في الانتخابات المقبلة ترشيحًا وتصويتًا

أعلن وزير الداخلية أنّ عدد المرشحين لعضوية مجلس الشورى الإسلامي في هذه الدورة ازداد بنسبة 65% قياسًا بالدورة الماضية¹⁰. إذ تجاوز عدد المرشحين 12500 نفر، للتنافس على 290 مقعدًا، أي يتنافس أكثر من أربعين شخصًا على كلّ مقعد.

أمّا عملية التصديق على المرشحين، لأيّ انتخابات كانت، فتبدأ بالاستعلام عنهم من أربع جهات، وهي: وزارة الأمن، والقضاء، والشرطة ودائرة النفوس. وعلى ضوء المعطيات الحاصلة تبدأ الهيئات التنفيذية في وزارة الداخلية في إبداء رأيها بخصوص المتقدمين للترشيح، ثم ترفعه إلى هيئة الإشراف في مجلس صيانة الدستور للبتّ في أمرهم. وهذا المجلس هو الذي يعلن الأسماء المصدّق عليها والمرفوضة من دون بيان أسباب الرفض.

في المرحلة الأولى من التصديق على المرشحين، رُفِّض مجلس صيانة الدستور ترشيح أكثر من ستين في المئة منهم¹¹. لكن بعد اعتراضات ومفاوضات وتوسّط رئيس الجمهورية جرى التصديق على أكثر من ألف وخمس مئة شخص آخرين. فارتفعت نسبة المصدّق عليهم إلى 50% من مجموع المتقدمين للترشيح. وقد أعلنت أسماء 6299 فردًا¹² للتنافس على مقاعد البرلمان، أي 21 نفرًا على كلّ مقعد¹³.

وكان أكثر المستبعدين من مرشحي الخط الإصلاحية في حين جرى التصديق على أغلب مرشحي المحافظين. والأمر الآخر الذي نتج من غربة المرشحين هو حذف المرشحين الإصلاحيين البارزين منهم، وإفساح المجال للأشخاص غير المعروفين، والذين ليست لهم شعبية كبيرة. وفي هذا الإطار، جرى منع أكثر من أربعين نائبًا

¹⁰ "بررسی پیام ها و پیامدهای ثبت نام بی سابقه کاندیداهای"، انتخاب 24، شوهد في 2016/2/9، في:

<http://news.entekhab24.com/newsDetail/2970>

¹¹ "رد صلاحیتها در انتخابات مجلس شورای اسلامی (1394 - 1395)"، ويكيبيديا، شوهد في 2016/2/17، في:

https://fa.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%AF_%D8%B5

¹² "۵۱ درصد از داوطلبان انتخابات مجلس تأیید صلاحیت شدند"، محرمانه، شوهد في 2016/2/18، في:

<http://goo.gl/3ZGTnX>

¹³ "آخرین خبر رد و تأیید صلاحیت کاندیداهای مجلس"، انصاف نیوز، شوهد في 2016/2/14، في:

<http://www.ensafnews.com/21042>

من نواب المجلس الحالي، من الترشيح¹⁴؛ بحيث أصبح الخط الإصلاحى لا يمتلك في العاصمة طهران التي يجب أن تقدّم ثلاثين نائباً للمجلس، مرشحين حقيقيين.

علمًا أنّ في مثل هذه الحالات قد يسبّب تقليص العدد توجيه أصوات أنصار خطٍ معيّن نحو انتخاب أشخاص محددين، وعدم تشنيتها بين مرشحين كثر؛ فبحسب المادة الثامنة من قانون انتخابات مجلس الشورى، يجب أن يحرز النائب في المرحلة الأولى ربع مجموع الأصوات حتى يتمكّن من الصعود، وفي المرحلة الثانية يصعد بالتفوق على أقرانه فحسب.

ويقارب عدد من يحق لهم الاقتراع في هذه الانتخابات الـ 55 مليون ناخب¹⁵. أمّا نسبة تصويت الناخبين، في انتخابات مجالس الشورى الماضية فكانت بحسب الترتيب التالي:

الدورة الأولى 52.14%، والدورة الثانية 64.64%، والدورة الثالثة 59.72%، والدورة الرابعة 57.81%، والدورة الخامسة 71.10%، والدورة السادسة 67.35%، والدورة السابعة 51.21%، والدورة الثامنة 55.40%، والدورة التاسعة 63.87%؛ أي معدل مشاركة الشعب خلال الدورات التسع الماضية هو 60.63%.

وتشير التوقعات إلى تصاعد نسبة المشاركة هذه المرة؛ في ظل ارتفاع توقعات الناخب بشأن الإنجازات الاقتصادية لحكومته بعد توقيع الاتفاق النووي، ويتوقّع أن يكون المجلس عوناً لها في ذلك.

2. القوى المتنافسة في هذه الانتخابات

خلال السنوات الأولى بعد انتصار الثورة، استطاع النظام القضاء على معارضيه وتصفيتهم، وما يجري الآن لا يعدو كونه منافسات تتمّ تحت سقف النظام؛ فلعبة اليمين واليسار مسموحٌ بها في إيران، لكن بشرط أن لا تصل إلى الخروج على وليّ الأمر. فالخط الإصلاحى مسموح له بالمشاركة في الانتخابات، لكن إذا مرق على

¹⁴ "رد صلاحيتها در انتخابات..."، ويكيبيديا.

¹⁵ "رئيس ستاد انتخابات کشور گفت: ۵۴ میلیون و ۹۱۵ هزار و ۲۴ نفر واجد شرایط رأی دادن در کل کشور هستند"، جام جم آنلاين، شوهد في 2016/2/17، في: <http://jamejamonline.ir/online/2282276449892832613>

"القائد" يصبح "فتنة"، كما حصل في أحداث "الثورة الخضراء" عام 2009، وأي إصلاح يريده البقاء داخل اللعبة السياسية يجب أن يعلن براءته من "خط الفتنة" (المتمثل بموسوي وكروبي) أولاً. والخط المحافظ أيضاً مرحّب به أكثر ومدعو للمشاركة في العملية السياسية. لكنّه إذا تطاول على إرادة وليّ الأمر، يصبح "انحرافاً" كما سمّي "القائد" ظاهرة أحمددي نجاد وأتباعه. وعلى كلّ محافظ يريد البقاء في اللعبة السياسية، أن يتبرأ من "خط الانحراف" (متمثلاً بأحمددي نجاد، ورحيم مشائي)؛ فجميع القوى الموجودة تتدرج ضمن هذا الإطار، من أقصى اليمين وهو المحافظ المتشدد، لكن دون أن يصل إلى عصيان "القائد"، إلى أقصى اليسار وهو الإصلاحي المفرط، دون أن يصل أيضاً إلى الخروج على "القائد". وما بينهما، فهو معتدل والذي يمثله اليوم حسن روحاني. وفي ظل هذه الخريطة، يمكن تصنيف القوى الحاضرة في المشهد السياسي الإيراني إلى ثلاثة أقطاب مهمة، وهناك جماعات فرعية تتقلّب بينها.

أ. القطب الأول: الإصلاحيون

يكونون أحد الخطّين الأساسيين في المشهد السياسي الإيراني الداخلي. وقد تشكّلوا عقب انتصار محمد خاتمي في انتخابات رئاسة الجمهورية عام 1997، وأعلنوا هدفهم؛ بلوغ المجتمع المدني ودولة القانون. وأهمّ أحزابهم هي: حزب اتحاد الشعب الإيراني المسلم، وحزب إرادة الشعب الإيراني، وحزب العمل الإسلامي، وحزب الثقة الوطنية، وحزب حاكمية الشعب، وحزب نداء الإيرانيين، وجمعية رجال الدين المناضلين¹⁶.

وقد تزعم حملتهم الانتخابية محمد رضا عارف، معاون خاتمي في حكومته الأولى، ووزير سابق، ومرشح رئاسة الجمهورية الماضية الذي تنازل عن السباق لمصلحة روحاني.

وقد حاول الإصلاحيون الائتلاف مع "المعتدلين" من الموالين للحكومة، كي يبقوا في المشهد السياسي. لكن المعتدلين تعاملوا معهم باستعلاء، إذ يرون أنّ لهم الفضل في بقاء كيان سياسي باسم الإصلاحيين، ولولا وجودهم في السلطة لكان جميع رموز الإصلاح الآن في السجن. وقد أعرب محمد رضا عارف، رئيس الخط

¹⁶ "اصلاح طلبان"، انتخاب 24، شوهد في 2016/2/16، في: <http://wiki.entekhab24.com/affiliationDetail/reformists>

الإصلاحي في الانتخابات، عن امتعاضه من هذا السلوك قائلاً: جماعة من الخط المنافس (خط الحكومة)، طرحوا فكرة الائتلاف معنا في جلساتنا الخاصة، لكن حينما أعلنّاها كذبونا. وهذا قلة إنصاف منهم¹⁷.

يحاول المعتدلون استمالة قاعدة الإصلاحيين الانتخابية، لذلك توجّهوا إلى فئتي الشباب والنخب في اختيار مرشحيهم في هذه الانتخابات. لكن عملية رفض ترشيح أهم رموز خط الإصلاح، تسعة أيام قبل انطلاق الاقتراع، أريكتهم بشدة، وفرطت اصطفاقهم السياسي السابق. ويعد تقديم التنازلات للخط المعتدل (حماة حكومة حسن روحاني)، أسبوعاً قبل الانتخابات، استطاعوا تشكيل ائتلاف الإصلاحيين المعتدلين¹⁸.

ب. القطب الثاني: الأصوليون (المحافظون)

يكونون الخط الأساسي الثاني في المشهد السياسي الإيراني، ويضمّ خطّهم أغلب التجمعات الدينية ورجال الدين المسهمين في العملية السياسية. أمّا الأحزاب المنضوية تحت يافطة الأصوليين، فهي:

الجمعية الإسلامية للمهندسين، وجماعة العلماء المناضلين، وجماعة العلماء والمدرسين في الحوزة العلمية بقم المقدسة، وجبهة مقاومة إيران الإسلامية، وجبهة استمرار الثورة الإسلامية، وجبهة الأصوليين المتحدة، وجماعة مضحي الثورة الإسلامية، وحزب المؤتلفة الإسلامية، وحزب الفكر الحديث لإيران الإسلامية، وتجمع أتباع الولاية (أنصار علي لاريجاني)، وجبهة أتباع خط الإمام والقائد، وجبهة التقدم والعدالة لإيران الإسلامية وهما (أنصار أحمددي نجاد)، وجبهة أنصار التغيير والنجاح لإيران الإسلامية¹⁹.

وكان هذا الخط يعدّ قريباً من رفسنجاني قبل عقدين. لكنّه ابتعد تدريجياً عنه. ثم بوفاة عسكر اولادي والشيخ مهدوى كنى، خسروا قيادتهم الروحية، وأصبحت مرجعيتهم اليوم متمثلة ب: مصباح يزدي، وموحدي كرمانى، ومحمد يزدي.

¹⁷ "اصلاح طلبان به قصد پیروزی در انتخابات شرکت می‌کنند"، راه مجلس، شوهد في 2016/2/15، في:

<http://rahemajles.com/content/147>

¹⁸ "ليست اصلاح طلبان؛ گام دوم برجام"، وقایع اتفاقیه، شوهد في 2016/2/18، في:

<http://www.vaghayedaily.ir/fa/News/2278>

¹⁹ "اصولگرایان"، انتخاب 24، شوهد في 2016/2/16، في: <http://wiki.entekhab24.com/affiliationDetail/principlists>

وقد تلقى الأصوليون صفةً موجعةً في انتخابات رئاسة الجمهورية الماضية بسبب تشنّتهم. كما انسحب ممثل جبهة الإصلاح لمصلحة حسن روحاني، ما رفع من حظوظه، وكان مقرراً أن ينسحب من مرشحي الأصوليين غلام علي حداد عادل، ومحمد باقر قاليباف وعلي أكبر ولايتي، لمصلحة من يروونه أوفر حظاً. لكن لم ينسحب أيّ منهم سوى حداد عادل بعد فوات الأوان، حين رأى أن لا فرصة له للفوز، ولم يعلن أنّ انسحابه لمصلحة مرشحٍ ما. وهم اليوم لا يريدون تكرار الخطأ نفسه. لكن بعض مكونات هذا الخط من قبيل جماعة "أتباع الولاية" و"جبهة المقاومة"، من الصعب أن يتفقوا مع بعضهم. فلاريجاني يعدّ "جبهة المقاومة" متشددين وإفراطيين، وهم لا يعدّونه أصولياً. لهذا انسحب لاريجاني، الرئيس الفعلي للمجلس، وشقيق رئيس السلطة القضائية، وأحد أهم رموز الأصوليين، من الائتلاف معهم، ودخل الانتخابات مع أنصاره في تجمع "أتباع الولاية" بوصفه مستقلاً. ومثّل ذلك ضربة موجعة لهم. فبدل أن يكون لاريجاني عوناً لهم، أصبح منافساً لهم.

كما دعوا ناطق نوري، رئيس مجلس الشورى الأسبق، ومن أهم رموز المحافظين المعتدلين للترشيح عنهم، فرفض المشاركة في الانتخابات. وقد امتنع عن الترشيح الرمز الثالث من رموزهم، محمد رضا باهنر، شقيق رئيس الوزراء المقتول إبان انتصار الثورة، محمد جواد باهنر، والذي كان نائباً لرئيس مجلس الشورى الحالي، ورئيس "جبهة أتباع خط الإمام والقائد"، ونائباً في مجلس الشورى منذ 28 عاماً، وذلك من دون إعلامهم بانسحابه. ومثّل هذا الأمر صدمة أخرى لهم.

ويكمن أحد أسباب خسارتهم أهم رموزهم، في طريقة تعامل "جبهة المقاومة" الإقصائية مع الآخرين.

وقد تزعم هذا الخط في الانتخابات حداد عادل، رئيس مجلس الشورى الأسبق.

وقبل بدء الحملة الانتخابية بيوم واحد، أعلن "حزب المؤتلفة الإسلامية" المتشدد الذي يتزعمه محمد نبي حبيبي، انسحابه من سباق الانتخابات البرلمانية لمصلحة تماسك التيار المحافظ، وعدم تشنّت أصواته.

وسبق أن أعلن أحمد نجاد عدم مشاركته في هذه الانتخابات. لكن قبيل حلول السباق الانتخابي، أعلن عن تشكيل تيار باسم "خطاب الثورة الإسلامية"، تحت إشرافه، وشكّل بعض وزرائه السابقين "الجبهة الفريدة"، وقدم عشرون شخصاً من أفراد حكومته ترشيحهم للانتخابات. وقد دفع ذلك مرتضى الويري، نائب المجلس لعدة

دورات متتالية، إلى إبداء تخوفه من استغلال المليارات من أموال الشعب التي كدسها خط أحمدني نجاد في أيدي أفراد معدودين من منتسبيه، في هذه الانتخابات²⁰.

ج. القطب الثالث: المعتدلون

يعدّ حسن روحاني رفسنجاني الهوى، أكثر ممّا هو إصلاحي؛ فقد جمع رفسنجاني تحت عبايته طيفاً من الخطوط السياسية يتّسم جميعها بالاعتدال، أحدها حسن روحاني الذي كان يدعو لتعديل الدستور عام 1997 كي يبقى رفسنجاني رئيساً للجمهورية. وقد أسّس حسن روحاني حزب الاعتدال والتنمية، عام 1999 (الاسم مستوحى من اسم حزب العدالة والتنمية التركي).

ويحاول المعتدلون الحدّ من التطرف في المشهد السياسي الإيراني، وقاموا بدور حجر القبان بين الإصلاحيين والأصوليين. لكن نفاذ المتشددين الإفراطيين في صفوف الأصوليين، دفعهم للميل أكثر للإصلاحيين. ويمكن أن نرى الإصلاحيين المعتدلين إلى جانب الأصوليين المعتدلين في هذا الخط؛ فقد كان حسن روحاني مرشح هذا الخط في انتخابات رئاسة الجمهورية عام 2013. لكن لم يعلن أيّ حزب أو جماعة انضواءه تحت راية هذا التوجّه²¹.

3. تشكيلة القوائم الانتخابية

بعد إعلان مجلس صيانة الدستور أسماء المرشحين عشية انطلاق الحملة الانتخابية التي تدوم أسبوعاً واحداً، نزلت القوائم الانتخابية مع فارقٍ بسيط عن المشهد المعروف، على الشكل التالي:

– ائتلاف الأصوليين الكبير: شمل الجماعات التالية: جماعة العلماء المناضلين، وجماعة العلماء والمدرسين في الحوزة العلمية بقم المقدسة، وتجمع أتباع الولاية، وجبهة استمرار الثورة الإسلامية، والجبهة الفريدة، وبعض المستقلين. وواضح أنّ هذه القائمة تمثّل الخط الأصولي (المحافظ).

²⁰ مرتضى الوبرى: پول بادآورده جريان احمدی نژاد می تواند در انتخابات ظاهر شود، خبرگزاری دانشگاه آزاد اسلامی،

شوهده في 2016/2/14، في: <http://www.ana.ir/news/66928>

²¹ "اعتدال گرایان"، انتخاب 24، شوهده في 2016/2/16، في: <http://wiki.entekhab24.com/affiliationDetail/moderation>

- الإصلاحيون وحماة الحكومة: وقد ضمّ ائتلافهم اتحاد الشعب، ومؤسسة الأمل، والثقة الوطنية، وسلطة الشعب، والاعتدال والتنمية، والتكنوقراط للبناء، وبعض المستقلين. وتمثّل هذه القائمة ائتلاف الخط الإصلاحي مع خط روحاني رئيس حزب الاعتدال والتنمية.
- صوت الشعب (منتقدو حكومة أحمدى نجاد الثانية): وتضمّ هذه القائمة بعض الإصلاحيين والمعتدلين وجماعة من المحافظين.
- الأقليات الدينية.
- المستقلون وبعض الشخصيات.

ومن أبرز المستقلين في انتخابات مجلس الشورى الفعلية: علي لاريجاني، وعلي مطهري، وجبهة صوت الشعب²². وقد سعد نجم النائب علي مطهري بسبب موافقه ونقده المستمر خلال السنوات الأخيرة؛ فعلى الرغم من إعلان نفسه مستقلاً، تصدر لائحة "صوت الشعب" للمحافظين، وورد اسمه أيضاً في لائحة تحالف الأحزاب الإصلاحية والمعتدلة.

4. قضايا الانتخابات

يركّز خصوم روحاني على فشله في الملف الاقتصادي، ويهاجمون الاتفاق النووي ويحدّثون من توابعه. وقد استطاعوا تشريع قانون حفظ المنجزات النووية لغرض تكبير روحاني²³. والواقع أنّ حكومة روحاني خلال ما يقارب الثلاث سنوات من عمرها، نجحت في ملفات وأخفقت في ملفات أكثر؛ فبعد نجاح روحاني في الاتفاق النووي، تقدّم في خفض معدل التضخم من 40% إلى 14%، لكن خفض معدل التضخم وحده لا يكفي، فلا سيولة بأيدي الناس، والبطالة متفشية. وعلى الرغم من صعود سعر صرف التومان قبالة العملة الأجنبية في الأيام القليلة الماضية، وهبوط أسعار عدد من البضائع، فقد اعتاد الناس هذا الأمر قبل كلّ انتخابات، حيث تضحّ الحكومة الدولارات والبضاعة في السوق، أملاً في استمالة أصوات الناخبين.

²² "مستقل ها"، انتخاب 24، شوهد في 2016/2/16، في: <http://wiki.entekhab24.com/affiliationDetail/independents>

²³ "قانون الزام دولت به حفظ دستاوردها و حقوق هسته‌ای ابلاغ شد"، شوهد في 2016/2/8، في:

<http://www.dolat.ir/NSite/FullStory/News/?Serv=7&Id=265191>

وفي المقابل، لم تظهر ثمار التوافق النووي على الصعيد الداخلي إلى حدّ الآن. كما أنّ هبوط سعر النفط، وتكاليف التدخلات العسكرية الخارجية، و عقود شراء الأسلحة الجديدة، أفرغت خزانة الدولة.

أمّا الهجوم على سفارة المملكة العربية السعودية وقنصليتها وما استتبعه من مواقف من الدول العربية والإسلامية، وتآزّم علاقة إيران بدول الإقليم، فيمثّلان إخفاقاً آخر لروحاني، كما أنّ فشل روحاني في إخراج قادة الحركة الخضراء من الإقامة الجبرية، أضعف أمل أنصار هذه الحركة به.

ففي المجموع لم تستطع حكومة روحاني إقناع الناس بمشروعها، كي تستنفرهم لنصرتها؛ فما زال همّ الناس الأول معيشتهم. ودورها في محاربة الفساد الاقتصادي المستشري ضعيفٌ جدّاً.

وعلى الرغم من كلّ هذا، يميل الناخب، مما يلاحظ في جميع انتخابات مجالس الشورى، إلى انتخاب مجلس قريب من الحكومة، دفعاً للمنافسات والمناكفات والقلقل التي تؤثر سلبياً في حياته. إنّ المجلس اليوم بيد أغلبية أصولية (بنياراتها المختلفة)، وأقلية إصلاحية مكبّلة. ومن الواضح أنّ المجلس المقبل سيكون ثلاثي الأطراف: إصلاحي، ومحافظ، ومعتدل. ويسير التوجّه العام نحو انتخاب قوائم الكتل الكبيرة. لهذا سوف تقلّ حظوظ المستقلين وتتناقص مقاعدهم لمصلحة الكتل الثلاث التي دخلت في قائمتين.

وبعد ستة عشر عاماً من الاحتقان والتوتر، أي فترة حكم خاتمي وأحمدي نجاد، يميل الجو العام إلى الهدوء والاعتدال، سواء من المحافظين، أو الإصلاحيين. ويخفت صوت المحافظين المتشددين، ويخسرون أغلب مقاعدهم. وقد توقع شقيق "القائد" هادي خامنئي، وأمين عام تجمع قوى خط الإمام، وعضو شوري تنسيق جبهة الإصلاحات، أنّ الإصلاحيين إذا لم تتمّ "تصفيتهم" خلال التصديق على أسمائهم، ولم يخوضوا منافسة مع بعضهم، سيتمكنون من كسب ثلثي مقاعد المجلس²⁴.

²⁴ "هادي خامنه اي: اصلاح طلبان با يكديگر رقابت نكنند راي مي آورند"، ابتكار، شوهد في 2016/2/15، في:

وعلى الصعيد الداخلي، يبدو أنّ الانتخابات ستسفر عن مجلسٍ متعاون مع الحكومة، وهذا يساعد الحكومة قليلاً لتقي ببعض وعودها لشعبها. أمّا الجدل على الاتفاق النووي وتبعاته، وأمر التفنّيش فسوف يبقى قائماً، وسوف يستغله كلّ طرف لمصلحته. وسيستغله الحرس الثوري أيضاً ليبقى لاعباً في المشهد السياسي.

لكن في خصوص السياسة الخارجية ودور إيران في المنطقة، فتأثير مجلس الشورى في السياسة الخارجية كان هامشياً دائماً. أمّا اليوم في ظل استعارة الحرب في المنطقة، فأصبح دوره أقلّ من أيّ وقتٍ مضى. فحتى ضباط الحرس الثوري يعلنون موافقهم من السياسة الخارجية أكثر من مجلس الشورى. لذلك، مهما كانت تركيبة مجلس الشورى المقبل، فلا تأثير لها في السياسة الخارجية، لأنّها ليست من شؤونها.

رابعاً: انتخابات مجلس خبراء القيادة الخامس

ليس لهذا المجلس حضورٌ إعلامي قويّ، ولا يلامس حياة الناس اليومية. ووفقاً لقانونه الداخلي يكون جميع جلساته واجتماعاته مغلقاً. لهذا لا يعبأ به الشعب كثيراً. لكن اتضح من خلال بيان المشهد القانوني لتقسيم السلطة في إيران، أنّ لمجلس خبراء القيادة مهمة كبرى، انتخاب "القائد" (الولي الفقيه)، ومراقبة عمله.

ففي المراحل المفصلية التي يقوم فيها بتعيين "القائد"، يكون دوره أهم من أيّ مؤسسة أخرى في إيران، خاصة أنّ تنصيب "القائد" يتمّ لمدى الحياة، وقد فعل ذلك إلى حدّ الآن مرةً واحدة منذ تأسيسه، وهو اختيار السيد علي خامنئي في 4 حزيران/ يونيو 1989 للقيادة²⁵.

عمر هذا المجلس ثماني سنوات. وخامنئي اليوم في سنّ السابعة والسبعين؛ فمن المؤكد أنّ مجلس الخبراء في هذه الدورة سيقوم بهذه المهمة، خاصة أنّ الداخل الإيراني يمر بفترة هدوء واستقرار تساعد على حلّ مثل هذه الملفات الشائكة، ومن ناحية أخرى دخول إيران في مواجهات عديدة خارجية تستدعي عدم حصول فراغ ولو

²⁵ "نگاهی گذرا به زندگینامه‌ی حضرت آیت‌الله‌العظمی سید علی حسینی خامنه‌ای"، دفتر حفظ و نشر آثار حضرت آیت‌الله‌العظمی سید علی خامنه‌ای، شوهد في 2016/2/12، في:

قصير في موقع القيادة، لكونه القائد العام للقوات المسلحة. لهذا بدأ بعض أركان النظام وأولهم رفسنجاني في الحديث علناً عن ضرورة اختيار نائب للقائد، وأنهم يدرسون الخيارات المطروحة لهذا الغرض²⁶. كما طرح في كانون الأول/ ديسمبر الماضي فكرة "مجلس قيادي" ينتخبه مجلس الخبراء بديلاً من القائد الواحد مدى الحياة. وأثار تصريحه هذا ردود فعل غاضبة²⁷.

ونتيجة لهذه الظروف، أصبح هذا المجلس وهذه الانتخابات مصيريين للقوى السياسية، فاستنفرت كلّ قواها للدخول فيه للمساهمة في هذا القرار الحاسم الذي سوف يغيّر وجه إيران على الصعيدين الداخلي والخارجي، لما يتمتع به "القائد" من صلاحيات.

وقد تأسس هذا المجلس عام 1982 وترأسه منذ يومه الأول علي مشكيني حتى وفاته عام 2007، ثم ترأسه هاشمي رفسنجاني. لكنّه خسر موقعه إثر أحداث عام 2009 وموقفه منها، وتولّى رئاسة المجلس محمد رضا مهدوي كني عام 2010 حتى توفي عام 2014. ثم حلّ محلّه عام 2015 محمد يزدي²⁸.

1. مواصفات أعضاء مجلس خبراء القيادة

تحدد المادة الثالثة من قانون مجلس الخبراء، مواصفات أعضائه، كما يلي:

- الاشتهار بالتدين والنّقة والصلاح الأخلاقي.
- الاجتهاد في حدود المقدرة على استنباط بعض المسائل الفقهية، والتمكّن من تشخيص الولي الفقيه الحائز للشروط.
- الوعي السياسي والاجتماعي والمعرفة بالعصر.

²⁶ "هاشمي رفسنجاني 'تابوشكني' كرد"، جام نيوز، شوهد في 2016/2/9، في:

<http://www.jamnews.ir/detail/News/608645>

²⁷ "واكنش صفار هرندي به اظهارات هاشمي درباره شوراي رهبري"، تسنيم نيوز، شوهد في 2016/2/12، في:

<http://www.tasnimnews.com/fa/news/1394/01/16/701652>

²⁸ "انتخابات مجلس خبرگان رهبري"، انتخاب 24، شوهد في 2016/2/12، في:

<http://wiki.entekhab24.com/electionDetail/experts>

- الاعتقاد بنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

- ليست له سابقة سيئة سياسية أو اجتماعية.

ويعود لمجلس صيانة الدستور تبيان امتلاك المرشح هذه الشروط، إلا من "أيّد القائد اجتهاده صراحةً أو ضمناً، فلا يحتاج إلى إحراز اجتهاده من قبل مجلس صيانة الدستور"²⁹.

أ. شرط الاجتهاد (المتجزئ)

أول شرط لعضوية مجلس الخبراء هو الاجتهاد وإن كان بمعناه الموسع. لكن حتى بهذا المعنى (في حدود المقدرة على استنباط بعض المسائل الفقهية)، لا يوجد من يحقق الشرط في إيران أكثر من ألف شخص، على أكثر تقدير. وأغلب هؤلاء الأفراد الذين قضوا عقوداً من أعمارهم في الحوزات لا يرغبون في النشاط السياسي. وحتى من يقدم منهم على الترشيح والمشاركة في الانتخابات، عادةً لا يكون عضواً في حزب ولا ناشطاً سياسياً.

ب. عقبة إثبات الاجتهاد

يثبت في المؤسسة الشيعية التقليدية اجتهاد الشخص من خلال منح أحد المجتهدين المسلم باجتهادهم، ورقة يشهد فيها ببلوغ الشخص مرتبة الاجتهاد. لكن محمد يزدي، الرئيس الفعلي لمجلس الخبراء، أكد أنّ شهادة المراجع لا تكفي لإثبات اجتهاد الفرد عند مجلس صيانة الدستور، بل على فقهاء المجلس أنفسهم أن يتحققوا من هذا الأمر³⁰. لهذا الغرض وضعت آلية لحسم هذه القضية:

- أولاً: بموجب القانون من عنده تصريح أو إشارة ضمنية من القائد تدلّ على اجتهاده، فهو مجتهد.

- ثانياً: يعدّ مجلس صيانة الدستور الأعضاء السابقين لمجلس الخبراء ومن شارك في الامتحان في الدورات الماضية وتمّ التصديق عليه، مجتهدين.

²⁹قانون انتخابات مجلس خبرگان رهبری، شورای نگهبان، شوهد في 2016/2/9، في: <http://goo.gl/i0oqiV>

³⁰ "آیت الله یزدي: احراز شرایط داوطلبان نمایندگان مجلس خبرگان به عهده فقهای شورای نگهبان است"، شوهد في 2016/2/19، في:

<http://www.yjc.ir/fa/news/5459129>

كلّ من لم يكن من المجموعتين المذكورتين يجب أن يشارك في الامتحان الذي يجريه مجلس صيانة الدستور، وأي شخص يشملته الامتحان ولا يشارك فيه يعدّ اجتهاده غير ثابت لدى مجلس صيانة الدستور ويرفض ترشيحه³¹.

ج. مشكلة سنّ المرشحين

ليست السنّ من شروط الترشيح لمجلس الخبراء. لكن النتيجة الطبيعية لاشتراط الاجتهاد (المتجزئ)، هو كون الأفراد في سن متقدمة. ويلاحظ في مجلس الخبراء أنّ معدّل سن نوابه في كلّ دورة أعلى من سابقتها؛ فمعدّل سنّ أعضاء الدورة الأولى كان 53 عامًا، بينما معدّل سنّ الدورة الثانية قفز إلى الستين، وفي الدورة الثالثة صعد إلى الـ 62، وفي الدورة الرابعة إلى الـ 63³². وفي الدورة الأخيرة، توفي ثمانية نواب من مجموع 86 نائبًا، وتجاوز نائبان التسعين، و19 نائبًا منهم من الـ 81 إلى الـ 90 عامًا، و20 شخصًا من 71 إلى 80 عامًا³³؛ أي تجاوز 49 نائبًا (حدود الـ 57% من الأعضاء) سنّ السبعين أو توفّوا.

2. المشاركة في انتخابات مجلس خبراء القيادة ترشيحًا وتصويتًا

كانت نسبة المشاركة في دورات انتخابات مجلس خبراء القيادة الماضية، كما يلي:

- الدورة الأولى عام 1982: عدد المقاعد 82 مقعدًا، وعدد المرشحين 146 مرشحًا، ونسبة المشاركة 77.38%.

- الدورة الثانية عام 1990: عدد المقاعد 83 مقعدًا، وعدد المرشحين 106 مرشحين، ونسبة المشاركة 37.09%.

³¹ "اطلاعيه شورای نگهبان درباره آزمون علمی داوطلبان مجلس خبرگان"، انصاف، شوهد في 2016/2/14، في:

www.ensafnews.com/1255

³² "سن اعضای خبرگان دوره اول چند سال بود؟"، مشرق نيوز، شوهد في 2016/2/13، في:

<http://www.mashreghnews.ir/fa/news/529205>

³³ "جوانترین و مسنترین نمایندگان مجلس خبرگان رهبری چه کسانی هستند؟"، خبر آنلاین، في:

<http://www.khabaronline.ir/detail/484239/Politics/parties>

- الدورة الثالثة عام 1998: عدد المقاعد 86 مقعداً، وعدد المرشحين 169 مرشحاً، ونسبة المشاركة 46.32%.

- الدورة الرابعة عام 2006: عدد المقاعد 86 مقعداً، ونسبة المشاركة 61.00%³⁴.

أي أنّ معدل المشاركة في مجموع الدورات الماضية (بحسب الإعلان الرسمي) كانت بحدود 55.44%. أمّا عدد المرشحين فكان دوماً أقل من ضعف المقاعد. وفي كلّ الدورات الماضية وحتى الحاليّة هناك مدن يتساوى عدد المرشحين فيها وعدد المقاعد. أي أنّ هؤلاء مقاعدهم مرتبطة بموافقة مجلس صيانة الدستور على ترشيحهم. وقد أعلن وزير الداخلية أنّ عدد المرشحين لعضوية مجلس خبراء القيادة ازداد بنسبة 62% في هذه الانتخابات³⁵؛ إذ تقدّم للترشيح في هذه الدورة 801 شخصاً، فشل بعضهم في الحصول على موافقة مجلس صيانة الدستور. ودُعي من تبقى منهم، أي 537 شخصاً، لتقديم الامتحان الكتابي ومن ثم الشفهي.

وقد صدّق مجلس صيانة الدستور على 161 شخصاً من هؤلاء. وانسحب عدد منهم بعد إعلان أسمائهم؛ فبقي نحو مئة وخمسين شخصاً يتنافسون على المقاعد الثمانية والثمانين لهذا المجلس. أي بمعدل 1.74 على كلّ مقعد³⁶. وفي ستّ محافظات جاء عدد المرشحين الذين وافق عليهم مجلس صيانة الدستور مساوٍ لعدد المقاعد (ما مجموعه تسعة مقاعد). أي أنّ عشرة في المئة من المقاعد محجوزة سلفاً³⁷. فارتفاع عدد المتقدمين للترشيح في هذه الدورة لم يغيّر عدد المرشحين النهائي.

³⁴ "مجلس خبرگان رهبری"، ويكيبيديا، شوهد في 2016/2/14، في: <https://goo.gl/UwAh3>

³⁵ "بررسی پیام ها و پیامدهای ثبت نام بی سابقه کانیدها"، انتخاب 24، شوهد في 2016/2/9، في:

<http://news.entekhab24.com/newsDetail/2970>

³⁶ "انتخابات پنجمین دوره مجلس..."، انتخاب 24.

³⁷ "۱۰ درصد نمایندگان خبرگان بدون رقیب انتخاب می‌شوند"، بی بی سی فارسی، شوهد في 2016/2/10، في:

http://www.bbc.com/persian/iran/2016/01/160127_l45_iran_experts_council

3. إقصاء بامتحان وبلا امتحان

بلغت نسبة الإقصاء ثمانين في المئة من المتقدمين للترشيح. إذ لم يجر التصديق على أي امرأة، كما جرى استبعاد عدد من الشخصيات البارزة، وعدد من الوزراء السابقين وقرابة الخمسة عشر شخصاً من أعضاء مجلس الخبراء السابقين، من بينهم سيد علي محمد دستغيب الذي كان نائباً في هذا المجلس لثلاث دورات، ومن المتصدّين للمرجعية، وابن أخ دستغيب من رجالات الثورة الذي قتل إبان انتصارها. ومحمد رضا عباسي فرد، وقد كان نائباً في الدورة الثالثة من هذا المجلس، وكان أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور، ومحمد علي فيض، نائب في الدورة الأولى والثانية، وعلي محمدي تاكندي أيضاً نائب في دورتين³⁸.

4. إشكالية الامتحان

يرى البعض أنّ مطالبته بتقديم الامتحان انتقاص من قيمته العلمية. ويرى آخرون أنّ استبعاد الشخص بحجة عدم النجاح في الامتحان أفضل حجة لإقصاء الآخر. وما زاد الأمر سوءاً قيام مجلس صيانة الدستور بالتصديق على بعض الأشخاص الذين دعاهم للامتحان، ورفضوا المشاركة فيه، من قبيل: علي رضا اعرافي، ونصر الله الشاه آبادي، وسيد محمد سعدي، وسيد محمدمهدي ميرباقر³⁹. في حين كان سبب رفض ترشيح حسن الخميني (حفيد الخميني)، المقرب من الإصلاحيين ومن حسن روحاني والمدعوم من رفسنجاني، هو عدم مشاركته في الامتحان. بينما بدأ الخميني دراسته الحوزوية في قم منذ عام 1989، وبعدها بفترة وجيزة بدأ في التدريس بحسب التقليد المتبع في الحوزات. ومن عام 2010 بدأ تدريس بحث خارج أصول الفقه، وبعده بثلاثة أعوام بدأ تدريس بحث خارج الفقه، ونشر عدداً من تأليفاته الفقهية⁴⁰. وقد أثار إقصاء حسن الخميني ردود فعل

³⁸ "آيا دليل عدم احراز صلاحيت سيد حسن، غيبيت در آزمون بود؟"، خبر كزاري دانشگاه آزاد اسلامي، شوهد في 2016/2/13، في:

<http://www.ana.ir/news/80951>

³⁹ المرجع نفسه.

⁴⁰ سايت سيد حسن خميني، شوهد في 2016/2/16، في: <http://www.hasankhomeini.ir/index.php>

غاضبة، جاء أكثرها قوة من رفسنجاني⁴¹، والذي يعتقد أن مشروعه في ترتيب خلافة خامنئي قد فشل بإقضاء حسن الخميني عن مجلس الخبراء.

والنقطة الأخرى اللافتة للنظر، هي أنّ فقهاء مجلس صيانة الدستور الذين يقومون بالتصديق على المرشحين أو رفضهم، هم أنفسهم مرشحون في هذه الانتخابات.

5. القوى المتنافسة

من مجموع 88 مقعدًا في مجلس الخبراء، يجب أن تحصل إحدى القوى على 59 مقعدًا حتى تستطيع تسيير الأمور وحدها، والفوز بمقعد الرئيس. ومن الواضح أن لا نجد الأحزاب والكتل التي تتنافس على مقاعد مجلس الشورى هنا؛ فأغلب الأحزاب لا يوجد فقهاء بين أعضائه.

وقد قدّمت أربع جهات قوائم في هذه الانتخابات:

- القائمة الأولى: جماعة رجال الدين المناضلين برئاسة محمد علي موحيدي كرمانى. وهي تضمّ المحافظين.
- القائمة الثانية: جماعة العلماء والمدرسين في الحوزة العلمية بقم برئاسة محمد يزدي. وهي أيضًا تضمّ المحافظين.
- ومن اللافت للنظر أنّ هذين الجماعتين لأول مرة في تاريخهما تقدّمان قائمتين منفصلتين في طهران، والسبب أنّ يزدي أصرّ على عدم وضع اسم رفسنجاني في قائمة جماعة العلماء والمدرسين، فكان اسمه الفارق الوحيد بين القائمتين في طهران.
- القائمة الثالثة: خبراء الشعب، قدّمها رفسنجاني. وتضمّ بعض الأصوليين المعتدلين، والإصلاحيين، وبعض المعتدلين.

⁴¹ "انتقاد تند هاشمي از ردصلاحيت سيدحسن خميني"، فرارو، شوهد في 2016/2/16، في:

- والقائمة الأخيرة تحت عنوان "أنصار الاعتدال": قدّمها حسن روحاني، وهي أيضاً تضمّ بعض الأصوليين المعتدلين، والإصلاحيين، وبعض المعتدلين.

6. التوجه السياسي للمرشحين

من مجموع مئة وخمسين مرشحاً، لا يعرف التوجّه السياسي لقراية المئة منهم؛ فهم أساتذة حوزة تقليديون. وهناك قرابة الـ 42 مرشحاً من الأصوليين المحافظين؛ بعضهم من أعمدة الخط المحافظ في إيران ومرجعياته الدينية، من قبيل: صادق آملّي لاريجاني (رئيس السلطة القضائية الحالي)، ومحمد يزدي (رئيس مجلس الخبراء المنتهي، ورئيس السلطة القضائية سابقاً، ومن فقهاء مجلس صيانة الدستور الحاليين)، وأحمد جنّتي (أمين عام مجلس صيانة الدستور الحالي)، ومحمد تقي مصباح يزدي، وأحمد خاتمي، ومحمد علي موحدي كرمانی. إضافةً إلى خمسة مرشحين مستقلين، وهم أقرب إلى الاعتدال، من أبرزهم محمود الهاشمي الشاهرودي (رئيس السلطة القضائية سابقاً، ومن فقهاء مجلس صيانة الدستور الحاليين)، وإبراهيم الأميني. وخمسة من مرشحي المعتدلين. وهم: رفسنجاني، وحسن روحاني، ومحمد امامي كاشاني، وهاشم زاده هريسي، وهم من الأعضاء الحاليين لمجلس الخبراء، والخامس نصر الله شاه ابادي.

فبعد حذف العشرات من مرشحي الإصلاحيين، لم يبق لهم سوى مرشحين، أحدهما نائب حالي وهو كاظم نورمفيدي ويعدّ إصلاحياً معتدلاً، والآخر محمد سجادي عطاآبادي.

نرى أنّ مرشحي الإصلاح والاعتدال مجموعهم سبعة أشخاص؛ خمسة منهم أعضاء في هذه الدورة المنتهية. أمّا القوائم التي قدّمها رفسنجاني أو روحاني فتحمل أسماء أقرب الأشخاص إليهم من بين المرشحين، ولا يعني ذلك أنّ هؤلاء إصلاحيون أو معتدلون.

7. النتائج المتوقعة

خلافًا للمشهد الانتخابي الباهت للمجلس المنتهية ولايته، تتمتع الانتخابات الحالية بأهمية بالغة، ومن المتوقع أن ينتخب خلفاً لخامنئي. وتبعات هذا الأمر على السياستين الداخلية والخارجية مهمة جداً.

فُعُشِرَ المقاعد محجوز سلفاً بسبب تساوي عدد المرشحين في ستّ محافظات مع عدد النواب المطلوب منها، ونتيجة للإقصاء الشامل الذي تمّ في حق الإصلاحيين والمعتدلين، النتيجة محسومة سلفاً. وسيبقى المجلس على ما هو عليه ولا يستطيع رفسنجاني وروحاني تغيير شيء مهمّ فيه، وهما أساساً نائبان حاليين في هذا المجلس.

خلاصة

يلاحظ وجود استنفار عام من جانب جميع القوى على الترشيح لانتخابات مجلس الشورى المقبل يفوق الانتخابات الماضية؛ فالمحافظون خسروا رئاسة الجمهورية، ولا يريدون خسارة المجلس، والإصلاحيون نجحوا نجاحاً نسبياً من خلال صعود روحاني المعتدل، ويريدون نتويج نجاحهم بنجاح آخر في مجلس الشورى. وقد بدأ المعتدلون (خط روحاني) في الظهور بوصفهم قوة ثالثة في اللعبة السياسية الإيرانية الداخلية، لهذا يريدون تثبيت وجودهم وتقوية حكومتهم من خلال الفوز بالمجلس.

ويبدو أنّ إيران مقبلة على انتخاب نائبٍ للقائد، وإن كان مجلس الشورى لا شأن له في هذا الأمر، لكن الدخول فيه والبقاء ضمن السلطة مهمّ للتأثير والقيام بدورٍ ولو غير مباشر في هذه العملية.

ففي إيران لا توجد أحزاب بالمعنى الحقيقي، بل في كلّ تيار طيفٌ من التوجهات؛ من معتدل إلى راديكالي. ولهذا السبب لا توجد مراكز استطلاع رأي مهمة، ولا يمكن توقّع مستقبل الانتخابات بسهولة. وحتى بعد الانتخابات لا يجري تحديد حصة كلّ حزب بدقة.

وعلى الصعيد الداخلي، يبدو أنّ الانتخابات ستسفر عن مجلسٍ شورى متعاون مع الحكومة، وهذا يساعد الحكومة قليلاً لتقي ببعض وعودها. لكن بخصوص السياسة الخارجية ودور إيران في المنطقة، فهذا شأن لا تأثير لمجلس الشورى فيه.

أمّا بخصوص انتخابات مجلس الخبراء، فيبدو أنّ نسبة المشاركة في التصويت هذه المرة ستكون أكبر أيضاً، ويتمثّل أحد الأسباب باقترانها بانتخابات مجلس الشورى، فالناس يأتون للمشاركة في الشورى ويصوّتون للخبراء.

كما لا توجد قوى متنافسة حقيقية في هذه الانتخابات. فالقوائم التي قدّمت أربع فقط: قائمة جماعة رجال الدين المناضلين، وقائمة جماعة العلماء والمدرسين في الحوزة العلمية بقم كادت أن تكون واحدة وكلاهما تضمّان المحافظين. والقائمتان الأخريان هما: خبراء الشعب وأنصار الاعتدال، وتضمّان بعض الأصوليين المعتدلين والإصلاحيين وبعض المعتدلين. إنّ رصيد الخط الإصلاحي من رجال الدين قليلٌ أساساً، وقد رفض ترشيح أغلبهم؛ فلم يبق لهم وجودٌ مهمٌّ بين المرشحين. لكن هذه القوائم تطرح من هو أقلّ تطرفاً من المحافظين، أو التقليديين الذين لا يتبنون موقفاً سلبياً من الاعتدال. فمجلس خبراء القيادة شبه مغلق وحكراً على المحافظين بأطيافهم المختلفة، من التقليديين إلى الراديكاليين.

لكن من الواضح أيضاً أنّ القوى التي أقامت النظام، وحرصته لأربعة عقود وأدارت اقتصاده، وهي الآن مقبلة على مواجهة كبرى في المنطقة، لا يمكن أن تترك مصيرها ومصير البلد والنظام ليقرره بضع عشراتٍ من رجال الدين.